

## الدليل التنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

### الغرض والنطاق

الغرض من هذه السياسة هو الامتثال لأحكام القانون رقم 5549 الصادر عن وزارة الخزانة التركية بتاريخ 2006/10/11 بشأن منع غسل عائدات الجريمة.

وفقا للتشريعات المنشأة في إطار القانون السالف الذكر، عائدات الجريمة ضمان الامتثال للالتزامات المتعلقة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال تقييم عملائها ومعاملاتها وخدماتها من خلال نهج قائم على المخاطر، الاستراتيجيات والضوابط الداخلية والتدابير للحد من المخاطر مع تحديد القواعد والمسؤوليات لموظفي المؤسسة بشأن هذه القضايا

### تعريفات الدليل:

#### 1- غسل الأموال:

عملية ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه ويُقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة الأموال المكتسبة خلافاً للشرع أو النظام وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر، وتمر عملية غسل الأموال عادة بثلاث مراحل أساسية هي:

- مرحلة التوظيف (مرحلة الإبداع)
- مرحلة التغطية (إخفاء وفصل الأموال غير المشروعة)
- مرحلة التكامل (إضفاء الصفة الشرعية على الأموال)

#### مقدمة:

تعمل المنصة العربية للاستثمار في قطاع الوساطة المالية والاستثمارات، وفي ظل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أصبح العالم أكثر تعقيدا مع سهولة تحويل الأموال حيث تواجه المؤسسات المالية التحدي المتمثل في التصدي لخطر غسل الأموال على جبهات متعددة. تتمتع شركات الوساطة المالية بمستوى عالٍ من الثقة من قبل المجتمع حيث تستلم أموال العملاء لهذا السبب، يجب على شركات الوساطة المالية اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب غسل الأموال المحتمل وتمويل الإرهاب من خلال إساءة استخدام عمليات حركة الأموال.

لذلك طورت المنصة العربية للاستثمار هذا الدليل التنظيمي لمساعدة الإدارة العليا بالشركة وجميع الموظفين لاتخاذ القرارات الوقائية من محاولات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

## الإجراءات الموصى بها من فريق العمل المالي

- 1- ضمان ممارسات الحوكمة الجيدة والإدارة المالية القوية، بما في ذلك الضوابط الداخلية القوية وإجراءات إدارة المخاطر.
- 2- تنفيذ العناية الواجبة على الأفراد والمنظمات التي تتعامل مع المنصة العربية للاستثمار
- 3- التحقق من سمعة المودع أو الشريك من خلال استخدام معايير الاختيار والبحث في المعلومات المتاحة للجمهور، بما في ذلك قوائم العقوبات المحلية وقوائم الأمم المتحدة.
- 4- الدخول في اتفاقيات مكتوبة عندما يكون ذلك ممكنًا لتوضيح توقعات ومسؤوليات المانحين، بما في ذلك المعلومات التفصيلية فيما يتعلق بتطبيق الأموال ومتطلبات الإبلاغ المنتظم والتدقيق والزيارات الميدانية.
- 5- إجراء تحليل داخلي للمخاطر للمساعدة في فهم المخاطر التي تواجهها بشكل أفضل في عمليات المؤسسة، تصميم تدابير التخفيف المناسبة من المخاطر والعناية الواجبة.
- 6- وضع ضوابط وإجراءات مالية قوية والاحتفاظ بالسجلات المالية كافية وكاملة للإيرادات والمصروفات والمعاملات المالية طوال العمليات بما في ذلك الاستخدام النهائي للأموال.
- 7- تحديد أهداف البرنامج بوضوح عند جمع الأموال والتأكد من تطبيق الأموال على النحو المنشود
- 8- التأكد من أن المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي يقوم بها عملاء الشركة
- 9- التأكد من الإبلاغ عن مصادر دخل المودع أو الممول ووضع معايير لتحديد ما إذا كان ينبغي قبول الأموال أو رفضها

## مجالات غسل الأموال ومصادر التحصيل

- المضاربات على الأسهم.
- المضاربة على أسعار الأراضي والعقارات.
- العقود.
- المزادات والمناقصات.
- الهدايا وبيع التحف النادرة.
- الملاهي على اختلاف أشكالها وألوانها.
- أنشطة التهريب.
- أنشطة السوق السوداء.

- أنشطة الرشوة والفساد.
- العمولات.
- الاقتراض من البنوك.
- جمع أموال من المودعين وتهريبها إلى الخارج.
- الدخل الناتج عن الغش التجاري أو الاتجار في السلع الفاسدة.
- الدخل الناتج عن تزيف النقود.
- الدخل الناتج عن تزوير الشيكات المصرفية.
- الدخل الناتج عن الفساد السياسي واستخدام الحصانة.
- الدخل الناتج عن التستر

#### أساليب وطرق غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- الغسل بالقرض المضمون.
- الغسل بواسطة الاعتمادات المستندية.
- الغسل عن طريق التمويل والإيرادات.
- الغسل من خلال أسواق المال.
- الغسل من خلال التأمين.
- أسلوب إنشاء الشركات الوهمية.
- الغسل عن طريق النزاعات القضائية الوهمية.
- الغسل بإنشاء مشروعات الواجبة.
- الغسل في العقود والتوريدات الكبيرة.
- الغسل بواسطة المهرجانات والاحتفالات السياحية.
- الجمعيات والهيئات الخيرية غير المرخصة

سياسة التدابير المشددة على العملاء

تتوافق سياسة المنصة العربية للاستثمار الخاصة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع الاتفاقيات والمبادرات الدولية، وأحكام القانون الوطني، وعلى وجه الخصوص سياسة البنك. يتم تنفيذ الأنشطة التالية من أجل الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير الدولية المعمول بها في تركيا، لمنع البنك من أن يكون أداة لغسيل عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، ولأداء أنشطة الرقابة ضمن هذا النطاق.

تشمل تدابير العناية الواجبة المشددة تجاه العملاء والتي ينبغي اتخاذها كحد أدنى وفق ما يلي:

1- الحصول على معلومات إضافية عن العميل مثل: المنصب، حجم الأصول، وتحديث بيانات الهوية ومعلومات الملكية للشركات بشكل دوري

2- فهم الغرض من علاقة العمل وطبيعتها والحصول على معلومات إضافية بشأن ذلك.

3- الحصول على معلومات عن مصدر الأموال أو الثروة للعميل.

4- تعزيز الرقابة بشأن علاقات العمل وذلك بزيادة عدد مرات التدقيق في العمليات التي يتم إجراؤها خلال مدة قيام علاقة العمل لضمان اتساق العمليات التي يتم إجراؤها مع ما تعرفه المنشأة عن العميل ونشاطه ودرجة المخاطر

5- وضع اللوائح والسياسات والإجراءات المتعلقة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

6- القيام بأنشطة المراقبة والرقابة القائمة على المخاطر لمعاملات العملاء من أجل منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

7- تحديد فئة المخاطر لكل عميل من خلال عمل معلومات استخباراتية عن العملاء.

8- تعيين مسؤول الامتثال.

9- توفير التدريب لموظفي المنصة العربية للاستثمار من أجل ضمان الامتثال للالتزامات المفروضة على شركات الوساطة المالية بموجب القانون رقم 5549 والتشريعات ذات الصلة.

10- ضمان الإشراف والرقابة على تدفقات العمل المنفذة لمنع غسل عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب

## سياسة الإبلاغ عن اشتباه حالة غسل الأموال:

1- إرسال تقرير بالعملية المشتبه بها لوحدة التحريات المالية بشكل مباشر.

2- توفير جميع ما يتعلق بالعملية المبلغ عنها من مستندات وبيانات وافية عن العملية ذات العلاقة وفقاً لنموذج الإبلاغ المعتمد من قبل الوحدة، على أن يشتمل البلاغ كحد أدنى على المعلومات الآتية:

- أسماء الأشخاص المشتبه بتعاملاتهم ومعلومات عن عناوينهم وأرقام هواتفهم.

- بيان بالعملية المشتبه بها وأطرافها وظروف الاكتشاف وحالتها الراهنة.

- تحديد المبلغ محل العملية المشتبه بها.
- أسباب ودواعي الاشتباه التي استند إليها الموظف المسؤول عن الإبلاغ.
- 3- في حالة التبليغ يجب على المنشأة عدم إخطار أو تحذير العميل المبلغ عنه بالتبليغ أو الاشتباه.
- 4- تقدم مؤسسات الأعمال والمهن غير المالية المحددة تقاريرها عن البلاغات عند طلبها من وحدة التحريات المالية وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ الطلب ويمكن أن يشتمل الطلب على ما يلي:
  - معلومات عن الطرف المبلغ عنه.
  - بيان بالمعاملات التجارية أو المالية للمبلغ عنه أو الأطراف ذات الصلة.
  - تقديم المبررات والمؤشرات الدالة على الشك تتضمن المستندات.
- 5- يجب تسجيل نتائج التحقيق كتابياً والاحتفاظ بالسجل لمدة عشر سنوات مع إتاحتها عند الطلب للجهات المختصة.

#### إجراءات إدارة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب

- 1- تحديد ما إذا كان العميل الحالي أو الجديد والمستفيد الحقيقي سبق أن كان أو أنه حالياً أو من المحتمل أن يكون في المستقبل شخصاً سياسياً ممثلاً للمخاطر.
- 2- ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لتحديد مصدر ثروة أموال العملاء والمستفيدين الحقيقيين المحددين كأشخاص سياسيين ممثلي للمخاطر.
- 3- تجنب التصرف الذي من شأنه تحذير العملاء بشكل مباشر أو غير مباشر عن أي اشتباه يتبادر بشأن العمليات التي يقوم بها العميل وعلى مؤسسات الأعمال والمهن غير المالية التأكد مما يلي:
  - القبول الشكلي للعمليات المشتبه بها وعدم رفضها.
  - تجنب عرض البدائل للعملاء أو تقديم النصيحة أو المشورة لتفادي تطبيق التعليمات بشأن العمليات التي يجرونها.
- 4- المحافظة على سرية البلاغات عن العملاء أو العمليات المشتبه بها والمعلومات المرتبطة بها المرفوعة لوحدة التحريات المالية.
- 4- ألا يؤدي إجراء الاتصال بالعملاء أو مع الأطراف الخارجية للاستفسار عن طبيعة العمليات إلى إثارة الشكوك حوله.
- 5- عدم إخطار العملاء بأن معاملاتهم قيد المراجعة أو المراقبة ونحو ذلك.
- 6- يتعين مراجعة السجلات الموجودة بصفة دورية، بما يتضمن استمرار تحديث الوثائق أو البيانات أو المعلومات.
- 7- لا يقتصر تطبيق إجراءات العناية الواجبة فقط للعميل الجديد، لكنه يمتد ليشمل العملاء الحاليين على أساس المخاطر الحساسة.

8- يتعين إجراء مراجعة مرتين في السنة على الأقل، وإعداد مذكرة تشمل تلخيص نتائج للمراجعة والاحتفاظ بها بملف العمل.

9- يتعين التحقق في أي انحراف خطير لقياس موثوقية الشخص أو الكيان الذي عرف بالعمل

### المؤشرات الدالة على العمليات غير العادية أو العمليات المشتبه

1. التردد في تقديم المعلومات.
2. كثرة الأسئلة والاهتمام المتزايد بمتطلبات الالتزام.
3. تقديم معلومات مغلوطة أو مضللة.
4. الاشتباه في تورط المودع في عمل إرهابي أو ذو صلة بجهة إرهابية.
5. الاشتباه في أن المودع يعمل كواجهة لجهة إرهابية.
6. استخدام آليات غير نظامية في نقل الأموال وتحويلها.
7. استخدام حسابات غير حسابات المنصة العربية للاستثمار لجمع الأموال أو نقلها.
8. تمويل أنشطة غير الأنشطة المصرح بها في قائمة أنشطة المنصة العربية للاستثمار
9. ضعف الحوكمة والالتزام بالإجراءات المالية والإدارية.
10. عدم انتظام الحسابات الختامية والتقارير الرقابية التي تعدها الجهة ووجود تناقضات في الحسابات.
11. هيكلة العمليات المالية بشكل يؤدي إلى صعوبة متابعتها والتأكد من سلامتها.
12. محاولة العميل الحصول على تفويض من المنصة العربية للاستثمار للقيام بعملية التوزيع كشرط لتعامله والتي قد تكون مغرية.
13. ممارسات إجرامية تتفق مع نشاط الجماعات الإرهابية تم إخفاؤها في مرافق المنصة العربية للاستثمار.
14. عدم الإفصاح عن بعض الأنشطة والأعضاء.
15. عجز المنصة العربية للاستثمار عن تقديم معلومات كافية ومقنعة عن أين تنتهي أموالها.
16. استخدام مستندات مزورة.
17. وجود معلومات عن ارتباط أعضاء في المنصة العربية للاستثمار بمنظمات إرهابية.
18. . إنفاق المنصة العربية للاستثمار لا يتناسب مع حجم المشاريع.
19. فشل المنصة العربية للاستثمار في توضيح مصادر مواردها.
20. تفادي الوفاء بالمتطلبات القانونية المطلوبة منها.
21. شبكة معقدة للدفع بدون ضرورة

## من أجل ضمان الامتثال الضروري كشركة وساطة مالية والوفاء بالتزاماته في هذا الصدد

- يتم وضع سياسات وإجراءات وطرق الرقابة المالية بموجب القانون والمؤسسات التي يصرح بها القانون. ضمان الامتثال للوائح
  - منع استخدام منتجات وخدمات المنصة العربية للاستثمار والشركات التابعة لها في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
  - من أجل القضاء على المخاطر التي قد تواجهها المنصة العربية للاستثمار، العملاء والمعاملات وتقييم الخدمات بنهج قائم على المخاطر
  - إحاطة موظفي المنصة العربية للاستثمار علماً بمكافحة عائدات الجريمة والتزاماتهم القانونية والإدارية
  - إعادة النظر في إجراءات عمل المنصة العربية للاستثمار من أجل تذكير الموظفين بالتزاماتهم في أي وقت والانفتاح على التقييم القائم على المخاطر
  - تحديد أنشطة التدقيق الداخلي والتدريب الخاصة بالمنصة العربية للاستثمار في هذا الشأن
  - الحفاظ على سمعة المنصة العربية للاستثمار المحلية والدولية وجودة العملاء.
  - ويهدف إلى ضمان الانسجام والتعاون اللازمين في العقود الدولية وعلاقات المراسلين.
- التدريب والتعليم

من أجل ضمان الامتثال للالتزامات المفروضة على شركات الوساطة المالية بموجب القانون رقم 5549 والتشريعات ذات الصلة، يتم تنفيذ أنشطة تدريبية من أجل زيادة مستوى المعرفة والوعي لدى موظفي المنصة العربية للاستثمار، يتم دعم أنشطة التدريب بأمثلة على الممارسات الجيدة التي يتم فيها شرح المبادئ الأساسية للتشريعات الوطنية والدولية. يتلقى كل موظف جديد يبدأ العمل في المنصة العربية للاستثمار تدريباً على منع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ضمن برنامج التدريب المالي الأساسي، بينما يتلقى الموظفون الآخرون تدريباً محدثاً حول هذا الموضوع كل عام.

## الموافقة والفعالية

لقد اطلع مجلس إدارة المنصة العربية للاستثمار بتاريخ 2022/1/1 في اجتماعه رقم 6 في مدينة مرسين على هذه الدليل التنظيمي لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقرر اعتماده والعمل بموجبه، ونشره على الموقع الإلكتروني للشركة.

**ARAB PLATFORM CAPITAL  
DANIŞMANLIK VE TİC. LTD. ŞTİ.**  
Mücahitler Mah. Sani Konukoğlu Bulv.  
No:70/58 Şehitkamil / GAZİANTEP  
Gazikent V.D.: 7350 966 818

السيد أويس وجهاني

السيد وسام رحال

السيد مصعب رحال

Musaab Rahal

# المنصة العربية

ARAB PLATFORM

للساطة المالية